قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17649) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 5 صفر 1448هـ - 19 يوليو 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

الإسلام.. لين في غير ضعف!

بقلم:
عبدالرحمن علي البنفلاح

لقد سبق لنا الحديث عن الإسلام في تعريف قوته وتمكنه من أنه «قوة في غير عنف»، وها نحن نواصل الحديث عن جوانب اللين والرفق التي ما دخلت في شيء إلا زانته، ولا نزعت من شيء إلا شانته، هذا التوازن العجيب في النظر إلى الإسلام بشقيه القوة واللين، فهو «قوي في غير عنف، ولين في غير ضعف».

هذا التوازن يجعلنا نتحمل الكثير من المتاعب والمشاق التي تدفعنا إلى بلوغ هذه الغاية، وتحقيق هذه الأمنية المرجوة، فالإسلام يجمع الوسائل والغايات، ولا يفرق بين عنصري المعادلة، فلا يختار نبل الغاية على حساب شرف الوسيلة، بل لقد بالغ في الاهتمام بشرف الوسيلة، ونبل الغاية وهذا ما يعارض المبدأ الاستعماري الذي ينادي ويلح في النداء بأن الغاية تبرر الوسيلة، وإنه إذا كانت الغاية شريفة، فللإنسان أن يتخذ أي وسيلة حتى وإن كانت غير شريفة، وهذا أمر يرفضه الإسلام، ولا يقبله بأي حال من الأحوال، ولا ينبغي لشريعة وصفها الله تعالى بالكمال، ولنعمة أتمّها الله تعالى أن يخالطهما شيء من الحرام.

إذاً، فقد رأيت أنه من الواجب عليَّ بعد أن تحدثت عن قوة الإسلام بأنها قوة في غير عنف أن أتحدث عن الإسلام بأنه لين في غير ضعف.

إذًا، فقوة الإسلام ولينه يدوران مع الحق حيثما دار، وهذا ما وعاه سيدنا أبو بكر (رضي الله عنه) عندما أعد نفسه لتولي الخلافة حين قال: (أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم القوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له). إنه منهاج رباني يعلنه الخليفة الراشد أبو بكر الصديق حتى يعلم القاصي والداني أنه رضي الله تعالى عنه لن يتوانى، ولن يتهاون في المحافظة على الحقوق، وأن من يحاول التعدي على الحقوق والخروج على الشريعة سوف ينال عقابه الرادع.

ومن أمثلة تعامل الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما روته السيدة عائشة (رضي الله عنها) مع اليهود أنه (جاء رهط منهم، فقالوا.. السام عليك فقالت بل عليكم السام رواه واللعنة: فقال: يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله، قلت: أولم تسمع ما قالوا؟ قال: قلت وعليكم) رواه البخاري.

ومن المبادئ التي قررها الإسلام وأقر المسلمين عليها أن (من حرم الرفق حرم الخير، أو من يحرم الرفق يحرم الخير)، حديث صحيح.

إذًا، فالإسلام شديد الحرص على ما ينفع الناس، وينمي فيهم جوانب الخير، وهذا يتحقق من دون ريب في مجال قوة من دون عنف، وفي اللين من دون ضعف.

ومن العجيب في الأمر أن الإسلام بهذا الوصف يجمع بين القوة واللين في إهاب واحد، وفي الوقت ذاته ينفر من العنف والضعف، لأنه كما ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل لو إني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل فإن (لو) تفتح عمل الشيطان)، حديث صححه مسلم.

فالإسلام لا يتهاون في أمر العقيدة، قال تعالى: «وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم» لقمان: 13، أما فيما دون ذلك من التكاليف فتقوم على اليسر، وعلى قاعدة «عند الضرورات تباح المحظورات».

فالإسلام قوي في أمر العقيدة، وهو لين رفيق في جوانب التكاليف التي يكلفنا الله تعالى بها.

هذا هو الإسلام في قوته.. وهذا هو الإسلام في لينه، بل وهذا هو الإسلام في صفائه ونقاء عقيدته.

العدالة لا تشيخ.. قانون المحاماة يثبت ذلك من جديد

بقلم:
نبيلة رجب

رهبة الوقوف بين يدي عدالة المحكمة، تلك التي عرفتها جيداً في أول حضور لي أمام القضاء، تبقى أصدق تعريف لما تعنيه المحاماة: وقوف إلى جانب من يبحث عن حقه. وهذا الجوهر بالذات هو ما يستدعي اليوم وقفة أمام قانون المحاماة الجديد رقم 24 لسنة 2026، الذي صدر بتصديق من جلالة الملك حفظه الله ونُشر في الجريدة الرسمية، وبعد نحو شهر من دخوله حيّز النفاذ، مازال يخطو خطواته الأولى نحو التطبيق الكامل، ليعيد إلى الأذهان تلك الفكرة الأولى: أن الإنسان أدرك منذ القدم أنه يحتاج إلى من يقف بجانبه أمام القضاء.

تمتد جذور المحاماة إلى ما هو أبعد مما نتخيل؛ فالمصريون القدماء عرفوا من يسدي المشورة للمتخاصمين، وفي عهد حمورابي كان لكل خصم حق توكيل غيره للمطالبة بحقه، فيما أدرك الإغريق أن العدالة تحتاج إلى بلاغة، وبلغت المهنة ذروتها في روما على يد شيشرون الذي جعل من قاعة المحكمة منبراً للحق. وحين جاء الإسلام أجاز للإنسان أن يُنيب غيره للدفاع عن حقه، مدركاً أنه قد يعجز لجهل أو ضعف أو هيبة. فالدفاع عن الحق فطرة إنسانية قديمة قِدَم الإنسان نفسه.

ستة وأربعون عاماً مضت على أول قانون بحريني ينظم مهنة المحاماة، الصادر عام 1980، وهي مدة كافية لتغيير وجه مؤسسة كاملة. البحرين التي كانت تبني قوانينها الأولى أصبحت اليوم دولة تملك مؤسسات راسخة، ومواطناً أكثر وعياً بحقوقه، وعلاقات قانونية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى.

القانون الجديد رقم 24 لسنة 2026، الذي أعاد صياغة أبواب المهنة كاملة، يحمل رؤية شاملة لمهنة المحاماة، تُعيد رسم العلاقة بين المحامي وموكله، وتنظم الأتعاب، وتضع معايير واضحة للمساءلة. والمتأمل في هذه التفاصيل يدرك أنها تعكس وعياً حقيقياً بما تحتاج إليه المهنة اليوم، وبما يستحقه الموكل البحريني من ضمانات.

ومن أبرز ما جاء به القانون تعزيز مكانة المحامي وحمايته، فقد ساوى بين عقوبة الاعتداء على المحامي أثناء تأديته لواجبه المهني وعقوبة الاعتداء على أحد أعضاء هيئة المحكمة، وجرّم انتحال صفة محام، وحظر القبض على المحامي أو تفتيشَ مكتبه إلا بأمر من النيابة العامة، وهي ضمانات تحمي استقلالية المحامي وتصون هيبة المهنة. كما أقرّ القانون إلزامية ارتداء رداء المحاماة أمام المحاكم، في ترسيخ رمزي لمكانتها. هذا كله اعتراف صريح بأن المحامي شريك حقيقي في منظومة العدالة.

النقاش حول القانون أثمر تعديلات مهمة قبل إقراره النهائي. فقد جرى التوافق على عدم منح صلاحية وقف المحامي مؤقتاً قبل الفصل في الشكاوى المقدمة ضده، صوناً لقرينة البراءة واستقراره المهني، كما حُذف اشتراط التأمين الإلزامي الذي أثار جدلاً واسعاً في مراحل الإعداد المبكرة. وفي المقابل، استحدث القانون معايير أكثر صرامة لدخول المهنة، من امتحان قبول وبرنامج تدريبي إلزامي واختبار رخصة، إلى جانب جدول جديد للمحامين المجازين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف العليا، بما يرفع من كفاءة الممارسة القانونية من دون إغلاق الباب أمام الكفاءات الوطنية الجديدة. أما تنظيم عمل المستشارين القانونيين الأجانب، فجاء أكثر دقة، بقصر عملهم على تقديم المشورة القانونية وإلزامهم بالتسجيل لدى الوزارة، مع حظر تواصلهم المباشر مع الموكلين إلا بحضور محامٍ بحريني من العاملين بالمكتب.

ما يلفت النظر في هذا القانون هو الحراك الذي أحدثه. النقاش امتد ليشمل جمعية المحامين البحرينية ومجلسي الشورى والنواب، وهذا مؤشر على وعي مهني حقيقي وعلى أن المهنة تعرف قيمة ما يُكتب باسمها.

في صميم هذه المهنة تقع علاقة إنسانية عميقة، بين شخص يحمل همّه ويبحث عن حقه، وآخر يضع خبرته ووقته في خدمته. هذه العلاقة تقوم على الثقة، والثقة تحتاج إلى وضوح من الطرفين. المحامي الذي تُصان حقوقه وتُحمى استقلاليته يكون أقدر على حماية موكله، وحين تُنظم الأتعاب وتتحدد الحقوق والواجبات بصورة واضحة، تتحول هذه العلاقة إلى أرضية صلبة يقف عليها الطرفان بارتياح. وما يبدو تنظيماً مهنياً بحتاً هو في جوهره أحد أعمدة ثقة المجتمع بأن العدالة قابلة للوصول إليها، لا حكراً على من يملك خبرة أو نفوذاً.

تحديث قانون المحاماة يندرج أيضاً في سياق إقليمي. البحرين التي تطمح إلى أن تكون مركزاً قانونياً وتحكيمياً بارزاً في المنطقة تحتاج إلى منظومة تشريعية ترقى إلى هذا الطموح، ومحام بحريني مؤهل وواثق من حقوقه هو الوجه الذي تقدمه للعالم حين تقول إنها دولة قانون.

ولعل الأكثر تأثراً بهذا التوجه هم المحامون الشباب الذين يدخلون سوقاً قانونياً أكثر تنافسية وتعقيداً مما كان عليه قبل عقود، جيل يعمل في عالم تتشابك فيه العقود الرقمية والنزاعات العابرة للحدود، ويستحق قانوناً يواكب هذا الواقع ويصون مساره، وهم شركاء أصيلون في ملف يخصهم قبل غيرهم.

من حمورابي إلى شيشرون إلى أروقة العدالة البحرينية، المحاماة مهنة تأبى الجمود. كل حضارة أضافت إليها، وكل مرحلة صقلتها، والبحرين اليوم تكتب فصلاً جديداً في هذه المسيرة. وتلك الرهبة التي عرفتها يوماً في أول وقوف لي أمام القضاء، لم تكن يوماً عائقاً، وإنما تذكيراً دائماً بحجم الأمانة التي يحملها كل من يقف إلى جانب صاحب حق. وقانون بهذا الحجم من التغيير يستحق أكثر من وقفة واحدة، لأن العدالة التي يصونها، وتلك الرهبة التي تحرسها، تستحقان أكثر من قانون واحد.

rajabnabeela@gmail.com

فلسفة وقيمة الحرية بين المدارس المختلفة

بقلم:
د. زكريا الخنجي

تُعدّ (الحرية) من أكثر المفاهيم رسوخًا في الوعي الإنساني وإثارةً للجدل في التاريخ الفلسفي، لأنها تمسّ صميم السؤال عن الإنسان: ما ماهيته؟ وما حدود إرادته؟ وما طبيعة علاقته بالسلطة، وبالأخلاق، وبالمجتمع؟ ومن هنا لم تكن الحرية مفهومًا جزئيًا أو عرضيًا في التراث الفكري، بل كانت دائمًا نقطة ارتكاز لفهم الإنسان والوجود والنظام السياسي والأخلاقي.

وإذا كان الفكر الفلسفي قد انشغل، منذ اليونان إلى الحداثة وما بعدها، بتحديد معنى أن يكون الإنسان (حرًا)، فإن هذا الانشغال لم يفضِ إلى تعريف واحد مستقر، بل ولّد تصورات متعددة بل ومتنازعة، تتراوح بين الحرية بوصفها غيابًا للإكراه الخارجي، والحرية بوصفها تمكنًا داخليًا من توجيه الذات والتحكم في المصير، والحرية بوصفها استقلالًا ذاتيًا أخلاقيًا، أو حقًا سياسيًا، أو شرطًا وجوديًا لتكوين الذات.

هذا التعدد المفهومي لم يعد اليوم مجرد خلاف نظري في الفلسفة السياسية، بل صار ذا آثار قانونية وأخلاقية وتربوية وثقافية مباشرة على المجتمعات الحديثة. ويظهر ذلك بوضوح في التمييز الذي تعرضه بعض الموسوعات بين الحرية السلبية باعتبارها غياب العوائق والقيود، والحرية الإيجابية باعتبارها قدرة الفرد على التحكم في حياته وتحقيق مقاصده الأساسية من الحياة، مع التنبيه إلى أن هذين الفهمين ليسا مجرد نوعين مختلفين من الحرية، بل يمكن أن يتحولا إلى تأويلين متنافسين، بل ومتعارضين، لمثال سياسي واحد.

مفهوم الحرية المطلقة في الفلسفة الغربية

يُلاحظ أن كثيرًا من الاتجاهات الغربية الحديثة، وخاصة الليبرالية، تميل إلى تعريف الحرية بوصفها غياب القيود الخارجية (الحرية السلبية)، أي أن يكون الفرد قادرًا على التصرف من دون تدخل من الآخرين بمعنى (الفردية). وهذا التصور، على الرغم من أهميته في حماية الفرد من التعسف السياسي، يعاني من قصور بنيوي يتمثل في اختزال الحرية إلى مجرد إمكان الفعل من دون النظر إلى قيمة هذا الفعل أو غايته. فالفلسفة الليبرالية، في صيغتها المتطرفة، لا تميز بين:

- حرية البناء وحرية التدمير.
- حرية الاختيار الرشيد وحرية الانقياد للهوى.

وهذا يؤدي إلى ما يمكن تسميته تفريغ الحرية من مضمونها الأخلاقي، بحيث تصبح الحرية مجرد إمكانية، لا قيمة لها، وهو ما أفرز أزمات معاصرة مرتبطة بفقدان المعنى، وانهيار المرجعيات، وتضخم النزعة الفردانية.

فالفردية أو الاستقلال الذاتي تُعد من المفاهيم المركزية في الفلسفة الغربية الحديثة، حيث يُنظر إلى الحرية بوصفها قدرة الإنسان على أن يكون مصدر أفعاله وقراراته. غير أن هذا المفهوم قد تعرض لنقد واسع في الفلسفة المعاصرة، وخاصة من قبل الاتجاهات التي تؤكد البعد الاجتماعي والثقافي للإنسان؛ فالفرد -في الواقع- ليس كائنًا معزولًا، بل هو:

- نتاج بنية ثقافية.
- ومحصلة علاقات اجتماعية.
- ومتأثر بشروط نفسية واقتصادية.

وقد أشارت الدراسات الفلسفية إلى أن الاستقلال الذاتي ليس حالة مطلقة، بل هو حالة نسبية تتأثر بالسياق، وأن القرارات الفردية ليست دائمًا نابعة من ذات خالصة، بل من منظومات معقدة من التأثيرات.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن التصور الغربي للاستقلال الذاتي يفترض نموذجًا مثاليًا للإنسان لا يعكس واقعه الفعلي، وهو ما يؤدي إلى فجوة بين النظرية والتطبيق.

فلسفة الحرية في المنهج الإسلامي

أما في العقيدة الإسلامية فإن الحرية تدخل من باب أوسع وأعمق من مجرد الجدل السياسي أو الأخلاقي المجرد؛ إذ ينظر إلى الحرية في ضوء التوحيد، والكرامة الإنسانية، والتكليف، والاستخلاف، والمسؤولية. فالحرية في التصور الإسلامي ليست انفلاتًا من كل قيد، كما أنها ليست مجرد حق قانوني يحدده العقد الاجتماعي، بل هي في أصلها تحرر من العبودية لغير الله سبحانه، وتمكين للإنسان من ممارسة اختياره ضمن أفق أخلاقي وغائي يوجّه الإرادة ولا يلغيها.

ولهذا يقرّر القرآن مبدأ عدم الإكراه في أصل الاعتقاد كما ورد في سورة البقرة الآية 256 «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ»، ويثبت للإنسان أهلية الاختيار كما ورد في سورة الكهف الآية 29 حينما قال تعالى: «فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ»، وكذلك يقر الحرية بالتبعة كما ورد في سورة الإنسان الآية 3 حينما قال تعالى: «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا». وهذا المنظور يتصل كذلك بما يبرزه من أن الفكر الإسلامي يتعامل مع الإنسان بوصفه مكرّمًا، ومستخلفًا، وممنوحًا حقوقًا في الحرية والكرامة والحياة الكريمة ضمن شبكة من الواجبات والقيم الاجتماعية والأخلاقية؛ فالحرية في الإسلام لا تنفصل عن المسؤولية؛ إذ إن:

- الإنسان حر في اختياره.
- لكنه مسؤول عن نتائج هذا الاختيار.

وهذا ما يميز الحرية الإسلامية عن التصورات المطلقة؛ فهي ليست مجرد حق، بل مسؤولية أخلاقية أمام الله سبحانه أولًا ومن ثم المجتمع، لذلك فإن الحرية في الإسلام تقوم على مجموعة من الضوابط، منها:

- عدم الإضرار بالآخرين.
- الالتزام بالقيم الأخلاقية.
- تحقيق المصلحة العامة.

إذن، فهي حرية منضبطة تحقق التوازن بين الفرد والمجتمع، من دون إفراط أو تفريط.

فالمنهج الإسلامي يرفض ما يعرف بالفردية أو الحرية المطلقة، التي عادة ما تكون من غير قيود، فالحرية في الإسلام ليست (حرية من كل قيد)، بل (حرية من القيد الزائف)، وهذا التصور يمنح الحرية بعدًا كيفيًا لا مجرد بعد كمي، إذ لا تُقاس الحرية بعدد الخيارات، بل بقدرة الإنسان على الاختيار الصحيح ضمن أفق أخلاقي واعٍ.

يتضح من خلال التحليل النقدي أن الإشكال المركزي في فلسفات الحرية المعاصرة يكمن في اختلال التوازن بين أركان ثلاثة: الإرادة، والقيم، والغاية. فبينما تميل بعض الاتجاهات إلى تأليه الإرادة الفردية وإطلاقها من كل قيد، بما يؤدي إلى نسبية القيم وتفكك المعنى، تميل اتجاهات أخرى إلى إخضاع الفرد لبنى جماعية أو عقلانية عليا، بما يهدد استقلاله وحريته. وفي المقابل، يقدّم المنهج الإسلامي تصورًا تركيبيًا للحرية، يقوم على الجمع بين استقلال الإنسان في الاختيار، وخضوعه لمنظومة قيمية موضوعية، وارتباط فعله بغاية وجودية تتجاوز الفرد. ومن ثمّ فإن هذا التصور لا يكتفي بحل الإشكال النظري للحرية، بل يسعى إلى تحقيق التوازن العملي بين حرية الإنسان ومسؤوليته، وبين حقوقه الفردية ومتطلبات المجتمع، وهو ما يمنحه قدرة تفسيرية ومعيارية أعلى مقارنة بعدد من النماذج الفلسفية الأخرى.

واليوم، نجد أن كل هذه المفاهيم غدت رهينة لفكر متجرد لا يؤمن بقيم أو مبادئ، سواء على مستوى الفرد أو الدول، وما نعيشه اليوم في الإقليم يعكس بوضوح غياب كل تلك المفاهيم، أو خلط الأوراق حتى لا تبن إلا الأوراق السوداء.

Zkhunji@hotmail.com

اتجاهات التغيير في إسرائيل بين الحقيقة والوهم

بقلم:
طلال عوكل ○

لا تتوقف مؤسسات إسرائيلية متنوعة عن إجراء استطلاعات للرأي تكاد تكون يومية، كلما اقترب موعد الانتخابات العامة التي يفترض أن تجري في الخريف المقبل، ما لم ينجح نتنياهو في تأجيلها حين لا يجد أنها تصب في مصلحته ومصالح تحالفه.

حتى وقت قريب، منذ السابع من أكتوبر، لوحظ أن المعارضة الإسرائيلية تتفق مع السياسة التي يديرها نتنياهو، بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، والحروب على إيران ولبنان وسورية، لكن أحزابها تتفق على هدف إسقاط نتنياهو وتحالفه اليميني المتطرف.

هذا الاتفاق بين الحكومة والمعارضة على هذه القضايا المفصلية، كان يعكس اتجاهاً عارماً لدى الجمهور الإسرائيلي، الذي يقف خلف السياسة التي يديرها نتنياهو، وتحظى بدعم المعارضة.

غير أن الدنيا تغيرت في إسرائيل نتيجة التغيرات الهائلة التي تشهدها المنطقة، في ضوء فشل الحملات العسكرية الإسرائيلية الأمريكية في تحقيق الأهداف الإسرائيلية الكبرى التي سعى لتحقيقها الحليفان.

نعم، إسرائيل حققت بعض الإنجازات التكتيكية العسكرية، لكنها لم تنجح في تحقيق أي من أهدافها، فضلاً عن أنها ألحقت بنفسها أضراراً استراتيجية خطيرة، سواء فيما يتعلق بصورة الردع، أو بعلاقاتها الدولية، والإقليمية، أو فيما يتعلق بوضعها الاقتصادي والاجتماعي، وحتى صورتها التي اهتزت مع عديد الجماعات اليهودية في العالم، وصورتها في الداخل الأمريكي بما في ذلك الحزب الجمهوري.

وإزاء وضعية إسرائيل في المنطقة، تحصد إسرائيل نتائج مرة على صعيد توجهاتها لتوسيع اتفاقيات التطبيع، أو حتى إقناع دول المنطقة بأولوية الخطر الإيراني، بعد أن اتضح بالملموس أن إسرائيل هي التي تشكل الخطر الداهم على المنطقة. لقد رسخت إسرائيل بسلوكها العملي حالة من الكراهية الشعبية لها في أوساط الشعوب العربية والإسلامية ما يجعل سعيها للتطبيع مع الشعوب أملاً مستحيلاً حتى لو أنها نجحت في توقيع أي اتفاقيات جديدة، وإن كان ذلك أمر دونه، استعداد إسرائيل للقبول بشروط ظلت ترفضها ولا تزال.

هذه دولة تهتز، وتصرخ بسبب رفع اللاعب الشاب يامين جمال علم فلسطين وتهتز وتصرخ حين يرفع المدرب المصري حسام حسن علم فلسطين ويهدي فوز المنتخب المصري للشعبين الفلسطيني والمصري، دولة مثل هذه بالتأكيد ستهتز صورتها، أمام جمهورها أولاً وأمام شعوب العالم وبالأخص الشعوب العربية والإسلامية، كونه يعبر عن حالة ضعف، وشعور بالكراهية والعزلة.

إذا كانت استطلاعات الرأي التي تجريها مؤسسات إسرائيلية تركز على حظوظ الأحزاب في الانتخابات المقبلة، والمرشحين الأوفر حظاً لرئاسة الحكومة، وتعطي المعارضة الأفضلية في الانتخابات، فإن استطلاعاً جديداً نشر خلال هذا الأسبوع، يخرج عن المألوف إذ نشر معهد «ميتيفيم» الإسرائيلي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، استطلاعا جوهرياً، يفحص نسبياً الآثار والأبعاد التي ترتبت على مسلسل الحروب الإسرائيلية الأمريكية التي لا تزال مفتوحة.

يشير استطلاع الرأي إلى أن 66% من الجمهور الإسرائيلي يشعر بالقلق إزاء تحول إسرائيل إلى دولة منبوذة في العالم، هكذا يكون نتنياهو الذي جر إسرائيل إلى حروب فاشلة، لإنقاذ نفسه، والمغامرة بالسعي لتحقيق أهداف توراتية، فشل في تحقيقها، قد وضع البلاد كلها أمام معضلة جوهرية، تأخر الإسرائيليون في إدراكها.

ولعل واحدا من أهم استطلاعات الرأي، ما يشير إلى أن 41% من الجمهور يدعم صفقة دولية تشمل إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح مقابل نزع سلاح «حماس»، والتطبيع مع الدول العربية مقابل 40% عارضوا ذلك.

هذا البند يتعلق بجمهور المعارضة التي تصنف على أنها وسط ويمين، ما يشير بوضوح إلى تغير جوهري، في السياسات المقبلة التي قد تتخذها المعارضة بما أنها صاحبة الحظ الأوفر في الفوز بتشكيل الحكومة المقبلة.

يكسر جمهور المعارضة قرارات الكنيست التي كانت المعارضة قد وافقت عليها، وتنص على رفض إقامة دولة فلسطينية بأي شرط من الشروط كما يكسر قرارات أخرى للكنيست تتعلق بيهودية الدولة.

بشأن خطة ترامب وخيارات إسرائيل في التعامل معها يرى 48% أن الضغط العسكري هو الخيار الأكثر فعالية للقضاء على حركة حماس.

غير أن 60% من ناخبي المعارضة يعتقدون أن هزيمة «حماس» لا تتحقق بالعمل العسكري وحده، ما يشير إلى إمكانية تغيير سياسة التعامل مع خطة ترامب، إذ يشير نصفهم إلى انهم يؤيدون الخطة بما في ذلك ما تتضمنه من مسار يقود إلى دولة فلسطينية.

على أن ثمة ميلا نحو مواصلة الحروب لدى 42%، يؤيدون استمرار الهجمات على إيران لإسقاط النظام، و63% يعتبرون أن المنطقة الأمنية في جنوب لبنان، تسهم في حماية منطقة الشمال على المدى الطويل ما يشير إلى دعم استمرار إسرائيل في احتلال جنوب لبنان.

وفيما تستمر مظاهر العنجهية والكراهية تجاه الحلفاء الأوروبيين، الذين يعتبرهم 67% على أنهم خصم لإسرائيل، تحظى ألمانيا فقط باعتبارها دولة صديقة.

هكذا ترى إسرائيل نفسها في المنطقة والعالم، من دون أن يتطرق الاستطلاع إلى صورة إسرائيل في الولايات المتحدة، التي تشهد تغيرات عميقة جذرية وواسعة، لا يمكن تجاهل تأثيراتها العميقة وبعيدة المدى على إسرائيل.

لقد فشلت كل محاولات وزارة الخارجية الإسرائيلية في تحسين صورتها وفشل اللوبي الصهيوني في مواصلة دوره المعتاد في التأثير على الرأي العام الأمريكي وعلى سياسات الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بالرغم من مليارات الدولارات التي صرفت لحماية إسرائيل وتعزيز نفوذ اللوبي الصهيوني.

○ كاتب من فلسطين.